

## ٢٥٢ (د-٢٢) إعادة التأهيل والإعمار الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى قرارها ٢٣٧ (د-٢١)، المؤرخ ١١ أيار/مايو ٢٠٠١، بشأن إعادة تأهيل القطاعات الاقتصادية في فلسطين،

وإذ تشير أيضاً إلى الظروف المأساوية للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وما ينجم عنه من صعوبات تعوق تنفيذ القرار المشار إليه آنفاً،

١- تؤكد على ضرورة الإسراع بعقد المنتدى العربي-الدولي لإعادة التأهيل والإعمار باعتباره خطوة نحو قيام دولة فلسطينية مستقلة، في أقرب فرصة ممكنة؛

٢- تطلب إلى الأمانة التنفيذية أن تبذل الجهود لتكثيف المشاركة العربية في إعادة التأهيل والإعمار وربطها بالبرامج الدولية في هذا الإطار؛

٣- تؤكد أيضاً على دور السلطة الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في بلورة الخطة العملية لإعادة التأهيل والإعمار، وذلك باعتبارها صاحبة المصلحة الحقيقية، بحيث تمثل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وخصوصاً قطاعات النقل والاتصالات والتجارة والصناعة والزراعة والتربية والصحة والسياحة وغيرها من القطاعات المتضررة، بما في ذلك معالجة الوضع المأساوي للمخيمات تحت الاحتلال؛

٤- تؤكد كذلك على ضرورة مساعدة الأمانة التنفيذية للسلطة الوطنية الفلسطينية من خلال إفاد خبراء لتقييم الخسائر التي لحقت بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمساعدة في إيجاد آلية معينة عبر المنظمات والهيئات الدولية لتعويض هذه الخسائر للقطاعات المختلفة، لتتمكن من النهوض والقيام بواجبها في المستقبل والمساهمة في عملية التنمية؛

٥- تطلب إلى الأمين التنفيذي متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير حول التقدم المحرز بهذا الشأن إلى اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين.

الجلسة العامة السادسة

١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣